الأمم المتحدة

E/CN.17/2001/PC/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 March 2001
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية
لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة
الدورة التنظيمية
٣٠ نيسان/أبريل – ٢ أيار/مايو ٢٠٠١

التنمية المستدامة للجبال*

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١-٥	٣
أولا -	الإنجازات	٦-١٣	٤
	ألف - خلق وعي عالمي	٧-٩	٤
	باء - إقامة شبكات للتواصل	١٠-١١	٤
	جيم - الثغرات والقيود	١٢-١٣	٥
ثانيا -	التوجهات والتحديات المستقبلية	١٤-٢١	٦
	ألف - الفرص الاقتصادية وفرص كسب العيش	١٤	٦

* أعدت هذا التقرير منظمة الأغذية والزراعة بوصفها مديرة مهام فيما يتعلق بالفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، بمساهمات من وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية الأخرى. والتقرير عبارة عن استعراض عام موجز للحقائق، ويقصد به إبلاغ لجنة التنمية المستدامة بالتطورات الرئيسية في هذا المجال.

270301 260301 01-27404 (A)
0127404

باء –	كفالة المشاركة المحلية	١٥	٧
جيم –	الصراعات	١٦	٧
دال –	السياسة العامة والقانون	١٧	٧
هاء –	المخاطر والمجازفات الطبيعية	١٨	٧
واو –	أوجه التعامل المشترك بين الأراضي المرتفعة والمنخفضة	١٩	٨
زاي –	البحث	٢٠	٨
حاء –	الثقافة والتقاليد	٢١	٨
ثالثا –	النتائج	٢٢	٨

مقدمة

١ - أصبحت الجبال خلال السنوات العشر الماضية محور اهتمام متزايد، ونتج ذلك بصفة كبيرة عن الاعتراف الذي حظيت في جدول أعمال القرن ٢١[(١)]، والجهود التي بذلت لتنفيذ الفصل ١٣ منه المعنون ''إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال''. وقد تحققت خلال هذه الفترة نتائج هامة فيما يتعلق بزيادة الوعي والفهم للأهمية العالمية للنظم الإيكولوجية للجبال والناس الذين يعيشون فيها، ومن خلال عمل منسق ومستدام في العديد من المناطق الجبلية في كافة أرجاء العالم لمعالجة التنمية البشرية والشواغل البيئية. وحظيت الجبال باعتراف متزايد نسبة لأهميتها العالمية بوصفها خزانات عالية للمياه لأعداد متزايدة من سكان العالم؛ ومراكز تجمع لتنوع بيولوجي عالمي؛ وأماكن خاصة لتنوع ثقافي واسع النطاق؛ ومناطق استجمام لعالم يزداد تحضراً؛ وأكثر المؤشرات حساسية للتغيرات البيئية والمناخية.

٢ - بيد أنه، بصفة عامة، لا يزال مستوى التنمية الاقتصادية في معظم المناطق الجبلية في العالم منخفضاً بصورة غير مقبولة. ولا تزال عوامل الفقر المدقع، والعزلة، والتآكل الثقافي، والصراع المسلح، والكوارث الطبيعية، والعديد من المهددات والعقبات الأخرى تسبب المعاناة لعدد كبير من أولئك الذين يعيشون في هذه النظم الإيكولوجية الهشة، والتي تكون ظروف المعيشة فيها غالباً شاقة وصعبة. وفي المناطق الأكثر نمواً، أدى التدمير الناجم عن التطور غير السليم للتعدين، والاستجمام الخارجي، والهياكل الأساسية للنقل، وتوسع الضواحي الحضرية، وتلوث الهواء إلى التأثير بصورة سلبية خطيرة على المياه، والنباتات، والحيوانات، وسكان الجبال. ومن ناحية أخرى، توجد فرص حقيقية لتحسين الظروف المعيشية والبيئية، ولا بد من استغلال هذه الفرص بصورة كاملة. وتتطلب الأهداف الواردة في إطار الفصل ١٣ عملاً أكثر اتساقاً واستدامة في السنوات المقبلة القادمة من أجل تحقيق تقدم حقيقي ودائم.

٣ - ويصف هذا التقرير مجالات التقدم الرئيسية التي حققت في تنمية الجبال والمحافظة عليها، وينظر في الثغرات الرئيسية في التقدم والقيود التي تواجهه، ويحدد المجالات التي تحتاج لأن يركز عليها قدر أكبر من الاهتمام في المستقبل. ولا يقصد به أن يكون استعراضاً شاملاً ولكنه يشمل فحسب مجالات مختارة تعتبر ذات أهمية قصوى بالنسبة للفصل ١٣ أو موضحة له حتى الآن.

٤ - وقد بذلت جهود لتنفيذ الفصل ١٣ منذ عام ١٩٩٢ على صعد مختلفة ومن خلال آليات وأطر مؤسسية شتى. ووقعت العديد من الأحداث والأنشطة على الصعيدين العالمي والإقليمي، ولكن الأهم من ذلك حدوث زيادة في الإجراءات المستهلة داخل البلدان الجبلية والمجتمعات المحلية في كافة أنحاء العالم. وأصبحت الحكومات، على الصعيد الوطني وبصفة متزايدة على الصعيد اللامركزي، مشاركة بصفة أكبر في المسائل المتعلقة بالجبال. ولعبت المنظمات غير الحكومية دوراً رائداً في هذه الجهود، ويمتد نطاق هذا الدور من أنشطة تعميق الوعي إلى مبادرات التنمية المحلية. وتوضح الأنشطة المتزايدة لدعم التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، رغم أنها لا تزال غير كافية لحد كبير، أن المسائل المتعلقة بالجبال تنتقل من حيز النقاش والحوار إلى العمل الملموس على أرض الواقع.

٥ - وتقع المسائل المتعلقة بالجبال في عدة مجالات برامجية، وقد شهدت جميعها درجات مختلفة من التقدم. وتشمل المجالات الرئيسية ما يلي: التنمية الريفية والأمن الغذائي؛ وحفظ التنوع البيولوجي؛ والمياه العذبة؛ والغابات؛ والسياحة؛ والتغير المناخي؛ وتقليل الكوارث؛ والثقافة والمعارف التقليدية؛ والبحوث. وقد أبلغ عن إحراز تقدم في كل هذه المجموعات بشيء من التفصيل في تقارير الأمين العام السابقة المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة ولن يتطرق إليها هذا التقرير بمزيد من التفصيل.

أولا – الإنجازات

٦ – عند تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الفصل ١٣، من المفيد الإشارة إلى المجالات الرئيسية التي حددت أصلاً في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ كعناصر هامة لتحقيق التنمية المستدامة للجبال. ويشمل ذلك ما يلي: (أ) دعم جهود سكان الجبال لعكس اتجاه التدهور؛ (ب) وإيجاد وعي عالمي بأهمية الجبال وبناء دوائر جبلية فعالة في جميع القارات؛ (ج) وإقامة شبكات من المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية التي تهتم بمسألة التنمية المستدامة للجبال. وبعد عشر سنوات، يمكن أن تشكل هذه المجالات أساساً هاماً لدراسة التقدم المحرز. وقد تحقق تقدم قليل نسبياً في المجال الأول مقارنة بالمجالين الأخيرين، ويرد أدناه وصف الإنجازات الرئيسية التي حققت فيهما.

ألف – خلق وعي عالمي

٧ – تمثل تعميق الوعي والفهم بشأن الدور الذي تؤديه الجبال في البيئة العالمية وأهمية السلع والخدمات التي يقدمها أولئك الذين يعيشون فيها عملية مستمرة، ولكنها عملية قد أحرز فيها تقدم كبير. ويعد قرار الحكومات بتخصيص مركز فصل للجبال في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حد ذاته خطوة هاماً لإبراز أهمية الجبال ومكانتها والمسائل المحيطة بها، لترقى إلى مستوى أعلى من الحوار العام. وساهمت سلسلة المشاورات الحكومية الدولية ومشاورات المنظمات غير الحكومية التي نظمت في إطار الفصل ١٣ بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦[٢] في تعزيز الاهتمام السياسي بالمسائل المتعلقة بالجبال، وبخاصة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وأدى الرأي العام القوي المؤازر للجبال وجدول الأعمال ذي الأولويات إلى درجة غير مألوفة من تنسيق الجهود وإلى مستوى عال من الاتفاق والفعالية.

٨ – ومن الواضح أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٩٨ بإعلان سنة ٢٠٠٢ السنة الدولية للجبال[٣] قد أتاح أهم فرصة لتعميق الوعي والفهم المتعلقين بالجبال. وقد أعطى الاحتفال بالسنة الدولية للجبال خلال فترة التنفيذ الحالية للفصل ١٣ دافعاً جديداً للمبادرات المتعلقة بالجبال وقدم فرصاً أكبر لإجراء تحسينات في السياسات، والآليات المالية، والترتيبات المؤسسية، وغيرها من المجالات التي تؤثر على الجبال. وقد قدم تقرير الأمين العام (A/55/218) عن حالة الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للجبال إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين؛ واتخذت الجميعة القرار ١٨٩/٥٥ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي يدعو، ضمن جملة أمور، إلى تقديم دعم ومساهمات لكي تكون السنة الدولية للجبال سنة ناجحة.

٩ – وقد أعدت العديد من البلدان برامج وطنية وشرعت في تنفيذها للاحتفال بالسنة الدولية للجبال، وبخاصة من خلال إنشاء لجان وطنية يتم في إطارها في الغالب تعاون وثيق بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات القطاع الخاص، وغيرها[٤]. ولمزيد من المعلومات عن السنة الدولية للجبال، أنشأت منظمة الأغذية والزراعة موقعاً على الشبكة العالمية عنوانه www.mountains2002.org. وتتمثل النتيجة العملية الأهم التي يتوقع الحصول عليها من خلال الاحتفال بالسنة الدولية للجبال في وضع استراتيجيات وطنية طويلة الأجل وبرامج متكاملة تعنى بالجبال في العديد من البلدان في كافة أرجاء العالم.

باء – إقامة شبكات للتواصل

١٠ – ساهم أيضاً إنشاء شبكات جديدة للمعلومات والتبادل مكرسة للمسائل المتعلقة بالجبال بصورة كبيرة جداً في تعميق الوعي، والفهم، وتعزيز القدرات لتنفيذ التنمية المستدامة للجبال. وقد قام منتدى الجبال، الذي أنشئ في

عام ١٩٩٥، أكثر من أي آلية منفردة أخرى، بتعزيز وعي أكبر بالمسائل الهامة المتعلقة بالجبال وتبني دعما مشتركا للعمل على الصعيد المحلي. وقام بذلك عن طريق تقديم خدمات مختلفة، بما فيها عقد مؤتمرات إلكترونية، وقوائم للمناقشات، ومكتبة ومركز وثائق على الحاسوب مباشرة، ومعلومات للاتصال بالأعضاء، وتقويم مستجد للأحداث الرئيسية المتصلة بالجبال. وأدى منتدى الجبال أيضاً دوراً هاماً في دعم الاحتفال بالسنة الدولية للجبال. ونمت أيضاً شبكات أخرى، إقليمية ومواضيعية، تتعلق بالجبال خلال هذه الفترة وساهمت في تنفيذ الفصل ١٣. ومن بين هذه الشبكات الشبكة العالمية لمديري وباحثي المناطق الجبلية المحمية (من ٦٧ بلداً)، تحت رعاية الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية – الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، ورابطة جبال الأنديز، ورابطة الجبال الأفريقية، على الصعيد الإقليمي.

١١ – وعقب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ظل التعاون والتآزر في إطار الفصل ١٣ فيما بين الوكالات قوياً بصفة خاصة، وخصوصاً من خلال الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالجبال. ويشمل هذا الفريق المخصص غير الرسمي مشاركين من كل من الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، وتعمل منظمة الأغذية والزراعة كمنسق للفريق. وقد كان هو الآلية المؤسسية الرئيسية لتقديم المشورة بشأن تنفيذ الفصل ١٣ وعمل على إقامة شراكات جديدة ومبتكرة فيما بين المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، والحكومات. وقد لعب الفريق أيضاً دوراً أساسياً في تقديم المشورة بشأن الاحتفال بالسنة الدولية للجبال.

جيم – الثغرات والقيود

١٢– وعلى الرغم من أن تقدماً واضحاً قد أُحرز في العديد من مجالات تنفيذ الفصل ١٣، حسبما ورد تفصيله أعلاه، لا يزال عدد المبادرات المحددة المتعلقة بالجبال داخل نطاق البلدان، وخصوصاً على مستوى المجتمعات المحلية، غير كاف لأداء المهمة. وفيما يتعلق بإقامة برامج ميدانية في المناطق الجبلية وتمويلها على نحو كاف، فقد لا يحقق تنفيذ الفصل ١٣ أثره العام المرجو كاملا إذا لم يبذل جهد كبير ومتجدد لمعالجة ما يلي:

- **القيود المؤسسية**، وبصفة خاصة على الصعيد القطري، التي تعوق إعداد نُهج شاملة ومتكاملة للتنمية المستدامة للجبال. ولا تزال معظم أنشطة التنمية في المناطق الجبلية ذات بعد قطاعي. بيد أن المسائل والمشاكل المحددة التي تؤثر على المناطق الجبلية تكون في الغالب مترابطة ومعقدة وتتطلب حلولاً طويلة الأجل تراعي الروابط والعلاقات فيما بين القطاعات؛

- **الافتقار للمعلومات والإحصاءات الخاصة بالجبال** لمساعدة القائمين بالتخطيط في فهم الطبيعة الخاصة للمناطق الجبلية على نحو أفضل. ونادراً ما تُقدِّم البيانات المجمعة في إطار فرادى البلدان أي تمييز بين المناطق المرتفعة والمناطق المنخفضة: وتشمل المناطق التي تغطيها التقارير كلا النوعين. ويؤدي ذلك إلى الحد من كمية التمويل المقدم إلى المناطق الجبلية إذ توجد أدلة إحصائية قليلة تبين أن الجبال تعد نسبياً في وضع أسوأ من حيث الفقر، والأمن الغذائي، وفرص الحصول على الدخل، وتنمية البنى الأساسية، وما إلى ذلك، مما يسهل بصفة أكبر تبرير مستويات أعلى من الاستثمار. وحتى في حالة وجود بيانات مصنفة، فمن النادر أن تحلل من حيث التوزيع الجغرافي للفقر والمجموعات الضعيفة. وتوجد ثغرة تتصل بذلك وتتعلق بإعداد معايير ومؤشرات خاصة بالجبال، وهي أداة قد تكون هامة لرصد التقدم

وتقييم تأثير العمليات والمؤثرات المختلفة (القوى المحركة للسكان، وإدارة الموارد، والفقر، وما إلى ذلك) على التنمية المستدامة للمناطق الجبلية؛

- **مستوى الاستثمار في التنمية المستدامة للمناطق الجبلية** الذي ظل غير كاف خلال العشر سنوات الماضية، من حيث الإنفاق المحلي العام والمساعدة الإنمائية الرسمية على حد السواء. وظل التمويل المقدم للتنمية يقدم في الغالب من خلال نهج تقليدية بصفة أكبر، تدرج المناطق الجبلية ضمن مناطق أخرى في مبادرات التنمية الوطنية وتميل إيضاً إلى معالجة المشاكل من منظور قطاعي، حسبما ورد وصفه أعلاه. وفضلاً عن ذلك، ما تزال مشاكل عدم المساواة بين المناطق المرتفعة والمناطق المنخفضة قائمة، مع عدم منح اعتبار كاف للتكلفة الحقيقية للسلع والخدمات الواردة من الجبال. وهناك أوجه عدم مساواة متزايدة في المناطق الجبلية في كل من الشمال والجنوب نسبة لتزايد التحضر في الجبال. وقد جرى تحديد واختبار عدد من الآليات المبتكرة لتمويل المحافظة على الجبال وتنميتها، مثل تحويل الدين لتمويل الاستثمارات المخصصة لحفظ الطبيعة ودفع مقابل مالي لخدمات مستجمعات المياه، ولكنها لم تطبق بعد على أساس واسع النطاق. وقد كان استثمار القطاع الخاص في مناطق الجبال أيضاً محدوداً جداً، باستثناء الاستثمار للأغراض الاستغلالية.

١٣ - ويظل التحدي الأعظم في تنفيذ الفصل ١٣ هو بذل الجهود لدعم قاطني الجبال كي يعكسوا مسار التدهور، نسبة إلى أن ذلك يستدعي ترجمة الأفكار إلى إجراءات محددة على المستويين الوطني والمحلي ومستوى المجتمعات المحلية، ويتطلب تخصيص موارد تفوق كثيرا ما كان متاحا. وقد حدث تقدم في هذا الاتجاه، لكن ظلت سرعة ومدى تنفيذ الإجراءات أقل كثيرا مما هو مطلوب لمقابلة التحديات بصورة فاعلة وبدرجة كافية. وهناك أمثلة جديرة بالملاحظة، كالمكسيك التي شرعت، في عام ١٩٩٧، في برنامج للتنمية المستدامة للجبال يتضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة، والتدريب وبناء القدرات على كافة الصعد، ويتطلب أنشطة ميدانية نموذجية. وفي ١٩٩٦، بدأت الصين أيضا مشروعا ثلاثي السنوات عن التنمية المتكاملة في الجبال في ١١٤ مقاطعة و ٣٠ محافظة. وتبذل جهود أيضا في منطقة جبال فوتا جالون في غرب أفريقيا، في مجال التنمية المتكاملة للمناطق المرتفعة وإدارة الموارد، بغرض حماية إمدادات المياه التي تعتبر عماد كسب عيش أعداد كبيرة من السكان في المنطقة. غير أن هناك حاجة ماسة للمزيد من الإجراءات والمساعدة والتعاون في تنفيذ التنمية المستدامة للجبال، بما يمكن أن يحقق تغييرا ذا مغزى بين سكان الجبال على مستوى المجتمعات المحلية والأسر المعيشية، وهو مجال يتطلب مضاعفة جهود والتزام كل فرد خلال العشر سنوات القادمة.

ثانيا - التوجهات والتحديات المستقبلية

ألف - الفرص الاقتصادية وفرص كسب العيش

١٤ - هناك إدراك متزايد مستمد من التجربة الميدانية العملية، بأن النهوج المستدامة لتنمية الجبال، لا سيما ما يتميز منها بتركيز قوي على أهداف الحماية، يتطلب توجيه اهتمام خاص إلى تعزيز الفرص الاقتصادية وفرص كسب العيش المتاحة لقاطني الجبال. وقد حققت معظم المبادرات التي عالجت إدارة الموارد الطبيعية والمسائل البيئية دون أن تراعي الاحتياجات الاقتصادية والمالية لسكان الجبال نجاحا محدودا في أحسن الأحوال. فعندما تقترن الأنشطة المدرة للدخل، على سبيل المثال، مع جهود الحماية في مشاريع تنمية المناطق المرتفعة، يستقطب ذلك في أحيان كثيرة قدرا أكبر من الاهتمام، ويرفع درجة التحفيز وامتلاك

الأنشطة، التي قد تنال في غياب ذلك قدرا ضئيلا من الاهتمام المباشر، أو تحقق فائدة ملحوظة ضئيلة للمجتمعات المحلية. وتتزايد أهمية إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتنمية الأعمال المحلية والأسواق ذات الصلة الخاصة بالسلع الأساسية والخدمات في المناطق الجبلية، كعناصر في النهوج الشاملة للتنمية المستدامة للجبال.

باء – كفالة المشاركة المحلية

١٥ – يتمثل تحد هام آخر في كفالة تضمين وجهات النظر والاحتياجات والمسائل المحلية في تخطيط وصياغة برامج تنمية الجبال بصورة كافية وفعالة. وتشير حقيقة أن الكثيرين من سكان المناطق الجبلية محرومون من حقوقهم السياسية، بسبب البعد الكبير عن المراكز السياسية في كثير من الأحيان، إلى أن استراتيجيات التمكين مطلوبة لكفالة إشراكهم ومشاركتهم بصورة نشطة في تخطيط وتنفيذ برامج تنمية الجبال. ويحتاج إعداد استراتيجيات وطنية لمناطق الجبال إلى أن يضمن فيه المنظور المحلي كي يصبح فعالا. وهو أمر ذو أهمية خاصة لكفالة تمتع مجموعات السكان المحليين بسبل كسب عيش مستدامة كوسيلة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ويتوقع أن يتمخض الاحتفال بالسنة الدولية للجبال في عام ٢٠٠٢ عن عدد من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية الخاصة بالجبال.

جيم – الصراعات

١٦ – تظل الصراعات والحروب تشكل احدى العقبات الرئيسية أمام التنمية البشرية في كثير من المناطق الجبلية. وتتعرض هذه المناطق لنسبة غير متوازنة من الصراعات الاجتماعية والقلاقل الإثنية والحروب، بسبب مجموعة من الموضوعات البالغة التعقيد، التي تشمل الفقر والتوترات الإثنية والتنافس على الموارد الشحيحة، لا سيما المياه، بل وتشمل العزلة الجغرافية التي تتميز بها المناطق الجبلية، الشيء الذي يرجح أن تصبح ملاذا لجماعات المعارضة المسلحة. وكثيرا ما تتعرض جهود تنفيذ مبادرات المحافظة والتنمية المستدامة إلى الاحباط بسبب هذه الحقائق الواقعية. ويتعين أن يأتي حل المنازعات على رأس الأولويات في السنوات القادمة، إذا أريد لجهود التنمية والحماية في المناطق الجبلية من العالم، ولكفالة حقوق الإنسان لسكان الجبال، أن تصبح ناجحة ودائمة. وتعطي الحدائق العابرة للحدود من أجل السلم الكثير من الأمل تجاه تحقيق ذلك.

دال – السياسة العامة والقانون

١٧ – طبقت بلدان قليلة، حتى الآن، تشريعات وسياسات عامة وطنية وشاملة خاصة بالجبال، تعالج بشكل مباشر الأوضاع والمشاكل الخاصة للمناطق الجبلية وقاطنيها. ويتعين أن يجري، في السنوات القادمة، إعداد أطر تشريعات وسياسات عامة على المستويات الوطنية واللامركزية، بغية تقديم الدعم المعزز للمبادرات الجبلية الحالية والتشجيع على إعداد مبادرات جديدة. ولكي تصبح هذه الأطر فاعلة، يتعين أن تعترف كحد أدنى بحقوق الملكية المحلية، وأن تحدد أسعارا كاملة التكلفة للسلع والخدمات الجبلية، وأن توفر الحماية الكافية للأنظمة الإيكولوجية الهشة والأماكن المقدسة، وأن تحمي المعارف التقليدية عن طريق حقوق الملكية الفكرية.

هاء – المخاطر والمجازفات الطبيعية

١٨ – شهدت السنوات الأخيرة حدوث كوارث طبيعية مدمرة في العديد من المناطق الجبلية على امتداد العالم. إذ تسببت الفيضانات والانزلاقات الأرضية والانهيارات والانفجارات البركانية الكبرى في فقدان أرواح كثيرة وحدوث مصاعب جمة، صحبتها في أحيان كثيرة انهيارات اقتصادية خطيرة لا سيما في أكثر البلدان فقرا. وتوجد تحديات مستقبلية ملموسة فيما يختص بزيادة المعارف الخاصة بالمخاطر الجبلية، وتحديد ومراقبة الأسر المعيشية والمجتمعات

المحلية المعرضة للمخاطر، وتحسين إدارة عناصر المخاطرة، لا سيما ما يتعلق بخفض الكوارث وبتدابير الاستعداد لتخفيف آثارها على المجتمع.

واو – أوجه التعامل المشترك بين الأراضي المرتفعة والمنخفضة

١٩ – تعتبر المناطق الجبلية أنظمة طبيعية مفتوحة ذات تعامل متبادل مكثف مع المناطق المحيطة بها. وهناك زيادة ملموسة في الوعي بأهمية وتعقيد الروابط التي تجمع بين الأراضي المرتفعة والمنخفضة. وهو تعامل متبادل متعدد الأوجه لا يشمل الاعتبارات الإيكولوجية فحسب بل وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها. وقد اكتسبت خبرات هامة في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالبعد الإيكولوجي لهذه الروابط، لكن الجوانب الأخرى لم تحظ إلا بقدر ضئيل من الاهتمام. وتتطلب زيادة المعارف والخبرات الخاصة بهذه الروابط جهودا عظيمة تشمل إمعان النظر في مسائل معينة مثل التجارة بين الأراضي المرتفعة والمنخفضة، وتقديم خدمات الضيافة بواسطة المجتمعات الجبلية المحلية، وتخصيص حصة عادلة في الأرباح التي يحققها الآخرون. ويجب أن يؤدي ذلك ، في نهاية المطاف، إلى إيجاد حقوق وخلق فرص أكثر ضمانا لقاطني الجبال. وهناك حاجة أيضا إلى تقديم دعم أفضل إلى أفرقة إدارة خطوط تقسيم المياه على مختلف المستويات الجغرافية، وإلى صياغة سياسات متكاملة لإدارة خطوط التقسيم.

زاي – البحث

٢٠ – يشكل إيجاد وتعزيز المعرفة عن طبيعة الأنظمة الإيكولوجية الجبلية وتنميتها المستدامة أحد المجالات البرامجية الرئيسية الواجب اتخاذ تدابير بشأنها تحت الفصل ١٣. ونظرا لشدة التعقيد في المناطق الجبلية ولتداخل الكثير من القطاعات ، هناك حاجة إلى تعزيز فهم العمليات والتفاعلات المختلفة التي تحدث في الأنظمة الإيكولوجية الجبلية بغية تعزيز صنع القرار فيما يتعلق بشواغل إدارة الموارد والتنمية البشرية. وبرغم الحاجة إلى مستويات عامة أعلى من الاستثمار في البحوث الجبلية، توجد فرص فعلية لتكييف البحوث الحالية في قطاعات مختلفة كي تُعالج شواغل المناطق الجبلية بوضوح أكثر. وقد يؤدي ذلك إلى إيجاد قيمة مضافة ملموسة للبحوث الجارية دون أن يتطلب بالضرورة استثمارات مالية جديدة ضخمة.

حاء – الثقافة والتقاليد

٢١ – يعتبر التنوع الكبير في الثقافات والتقاليد من الأصول المعترف بها للمناطق الجبلية على امتداد العالم، وعنصرا هاما في تشكيل البيئات الجبلية الواسعة التنوع وما تقدمه من سلع وخدمات. وتشكل حماية الهوية الثقافية بالتزامن مع دعم النمو الاقتصادي وإيجاد أنماط حياة أكثر حداثة، لا سيما في ظل تزايد اتصال قاطني الجبال بالخارج، تحديا هاما في مبادرات التنمية المستدامة للجبال. ويتيح تنوع الثقافات وطرق الحياة التقليدية فرصا للنمو الاقتصادي أيضا، خاصة عن طريق السياحة، نظرا إلى أنهما يشكلان دافعا رئيسيا لرغبة الآخرين في زيارة الجبال. لكن هناك حاجة لإيجاد نهوج متوازنة وحصيفة لتنمية الإمكانات الهائلة التي تتيحها السياحة في المناطق الجبلية، بغية تفادي الآثار السلبية فيما يتعلق بالبيئة والسكان معا[٥].

ثالثا – النتائج

٢٢ – أحرز تقدم ملموس في عدد من الجبهات الخاصة بتنفيذ الفصل ١٣، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية. إذ يتزايد تطبيق نهج متوازن يُعالج احتياجات التنمية البشرية والشواغل البيئية معا في العديد من المناطق الجبلية في العالم شماله وجنوبه. ومع ذلك تظل هناك أسباب هامة تدعو إلى القلق بشأن سرعة الإجراء والالتزام العام تجاه

التنمية المستدامة للجبال بشقيه السياسي والمالي. لكن مجالات كثيرة شهدت إجراءات فعالة تبعث الأمل في إمكانية مقابلة التحديات المستمرة الخاصة بتعزيز سبل كسب العيش والأحوال البيئية في الجبال، لا سيما وان جمهورا يتميز بالحس القوي والإخلاص للجبال قد نما عن طريق آليات تتسم بدرجة عالية من الإبداع وإمكانيات التعاون، الشيء الذي أدى إلى التقاء أناس ومؤسسات، من نطاق واسع من القطاعات، بغية التصدي لعدد من المسائل التي تواجهها المناطق الجبلية. وهناك حاجة لدعم وتعزيز هذا التعاون بغية كفالة إيجاد المزيد من الإجراءات والالتزامات المستدامة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) وتشمل أشهرها المشاورات الحكومية الدولية، التي عقدت في آسيا (١٩٩٤)، وأمريكا اللاتينية (١٩٩٥)، وأوروبا (١٩٩٦)، وأفريقيا (١٩٩٦). وفضلاً عن ذلك، جرت مشاورات المنظمات غير الحكومية على الصعيدين العالمي (ليما، بيرو، ١٩٩٤) والإقليمي (أوروبا، ١٩٩٦).

(٣) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٣/٢٤ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد استهلت هذا الجهد قيرغيزستان في عام ١٩٩٦.

(٤) استجابة لاستبيان أرسله المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، بوصفها الوكالة الرائدة للسنة الدولية للجبال، إلى ١٨٠ بلداً، وقد قدمت العديد من البلدان معلومات هامة بشأن حالة مناطقها الجبلية والجهود الرامية للاضطلاع بأنشطة التنمية المستدامة.

(٥) تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عام ٢٠٠٢ قد أعلن أيضا سنة دولية للسياحة الإيكولوجية (انظر قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٠).